

الاحتمالات المتاحة للتمويل
داخل المنطقة العربية في السبعينيات
مع الإشارة الى قطاع الصناعة

الدكتور صلاح حامد

الدكتور فؤاد هاشم عوض

رئيس قسم التمويل بالمعهد القومي للإدارة العليا

الاسناد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

تمويل التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية مركزاً هاماً في الفكر الاقتصادي خلال العشرين سنة الماضية . وقد سارت الدول الغربية في طريق التنمية الاقتصادية مثلها في ذلك مثل سائر الدول النامية ، واهتمت بوضع خطط متعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكفل تحقيق أهداف هذه الدول وخاصة تجاه تحقيق معدلات عالية لنمو الدخل القومي ، واحداث تغيير في هيكل الدخل القومي بالتركيز على قطاع الصناعة كقطاع هام من القطاعات التي تكفل تحقيق تنمية سريعة للاقتصاد القومي . . . الخ . الا ان هذه الخطط لم يتوافر لها التخطيط الواقعي لتحقيق أهدافها . فالادخارات المحلية في غالبية الدول العربية كانت دائماً قاصرة عن الوفاء بمتطلبات تمويل خطط الاستثمارات ، كما وأن الجهود المبذولة للحصول على رأس المال الاجنبي لم تنجح نجاحاً كاملاً في تغطية كل المعجز في الادخارات المحلية (1) ، فالدول المتقدمة لم يكن لديها الرغبة في تقديم رأس المال (سواء في هيئة استثمارات خاصة أو قروض) في تلك المنطقة الا اذا خضعت تلك الدول لشروطها السياسية والاقتصادية . لهذا فقد اضطرت غالبية الدول العربية الى تخفيض استثماراتها المحققة الى حجم يتناسب مع طاقتها الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة التمويلية .

ويمثل التمويل عصب التنمية بالنسبة للعالم النامي على وجه العموم ، وتتحدد قدرة كل دولة على رفع مستوى الدخل القومي فيها في النهاية بمقدرتها على توفير الأموال اللازمة لتحقيق الاستثمارات المقررة . ولما كان قطاع الصناعة يستوعب في الوقت الحاضر النسبة الكبرى من كافة

(1) ناهيك عن اعباء القروض الاجنبية على الاقتصاد القومي في السنوات المقبلة .

الاستثمارات التي ترصد لأغراض التنمية ، فإن تمويل قطاع الصناعة يفرض تحقيق هذه التنمية وتنفيذ برامج التصنيع يعتبر من وجهة النظر هذه عاملاً حاكماً للتنمية عموماً ومتحكماً في سرعة أو بطء عملية التصنيع الجارية .

ولا تختلف الدول العربية في الموقف الذي تجتازه اليوم عن بقية دول العالم النامي ، من ناحية أن توفير الأموال اللازمة لقطاع الصناعة في برامج التنمية الجارية حالياً أو التي توضع للمستقبل خلال سنوات السبعينيات واجب يأتي في مقدمة الواجبات الملقاة على عاتق الأجهزة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول وعلى قطاع الصناعة فيها على وجه التحديد ، وعلى جمهور المستثمرين عموماً سواء كان هؤلاء المستثمرون يمثلون القطاع العام أو كانوا أفراد ووحدات القطاع الخاص .

غير أن هذه المشكلة وهي مشكلة توفير التمويل لعملية التصنيع وتقصير الموارد المتاحة داخلياً وخارجياً لا تظهر بنفس الدرجة من دولة إلى أخرى من مجموعة الدول العربية ، كما أنها لا تظهر على الإطلاق في بعض الدول العربية التي تمثل فيها موارد الثروة البترولية — بالنسبة لاحتياجاتها الحالية للتمويل — مصدراً يفيض عن حاجتها المباشرة ، بل ويمكنها من استغلال الفائض إما كمخزونات في البنوك المحلية والأجنبية أو كاستثمارات خارجية في شكل مشاركة في بعض المشروعات العربية أو كأراضٍ لدول أو لهيئات خارجية .

وإذا كانت عملية التمويل الصناعي تقتضى ضرورة توفيره بقدر يتزايد سنة بعد أخرى ، فإن للمشكلة بعداً آخر لا يقل أهمية عن ضرورة توفير الحجم الكلى اللازم ، وهذا البعد هو نوعية التمويل المطلوب وكَم منه بالعملة المحلية — في كل بلد عربي — وكَم منه بالعملة الحرة .

وتعتبر المدخرات المحلية الركيزة الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها تمويل الصناعة كجزء من تمويل التنمية الاقتصادية عموماً ، ولا يكون في هذا الصدد اعتبار رأس المال الأجنبي بديلاً كاملاً للمدخرات المحلية ، بل أن القدر من التمويل الأجنبي اللازم للتنمية الصناعية يتطلب بدوره مدخرات أهلية حقيقية تنعكس بالقدر الكافي في شكل فائض في ميزان المدفوعات يمكن من عملية التسديد الضرورية لاستمرار معين التمويل من الخارج .

وفي هذا الصدد يصبح الدور الذي تلعبه توعية الجماهير العربية بأهمية الادخار وتلقينها الثقافة الصناعية لا يقل خطورة عن دور بث الثقة والطمأنينة لاستقرار الحالة الاقتصادية المحيطة بها . يتصل بذلك ضرورة ترشيد الميل الكبير الملاحظ في بعض الدول العربية نحو النشاط التجاري والاستثمار في العقارات أو الاكتناز في الذهب والمجوهرات بحيث يتحول كله أو قدر منه نحو الصناعة . كذلك فإن اتجاهات الاستهلاك غير المنتج تلعب هي الأخرى دوراً ضاراً من حيث أثرها في رغبات الأفراد في الادخار . وأخيراً فإن تيارات التضخم وارتفاع الأسعار التي تظهر في بعض الأحيان خلال مراحل

التنمية أو حتى بغير سبب التنمية تسيء كثيرا الى الثقة الضرورية لتشجيع المدخرات .

ومن المتفق عليه عموما بين الاقتصاديين أن نسبة الادخار المحلى يجب أن تقترب من ٢٠٪ من الناتج القومى فى كل دولة فى الأجل الطويل حتى نستطيع تمويل قدر من الاستثمار يكفى لرفع معدل نمو الدخل القومى ٥٪ على الأقل سنويا . وتستولى الصناعة عادة من هذا القدر على نسبة تبلغ فى المتوسط ٢٥٪ من جملة الاستثمارات .

ولكن خلافا لذلك ففى المرحلة الحالية للتنمية الاقتصادية التى تمر بها الدول العربية تتراوح نسبة المدخرات المحلية بين ١٠ ، ١٥٪ من الناتج القومى فى الوقت الذى تصل فيه فعلا نسبة الاستثمارات الى ٢٠٪ ومن هنا جاءت معاناة دول عربية عديدة من العجز المستمر والمتراكم فى ميزان المدفوعات (فى الحساب الجارى) بقدر يصل أحيانا الى ١٠٪ من الناتج القومى وذلك لسد الثغرة القائمة بين المدخرات المحلية وعملية تكوين رأس المال اللازم للتنمية .

ويمكن تقسيم المدخرات المحلية الى :

- (أ) المدخرات العائلية ومدخرات القطاع الخاص ' وهى تضم مدخرات الأفراد ومدخرات قطاع الأعمال المنظم وغير المنظم .
- (ب) مدخرات قطاع الأعمال العام .
- (ج) مدخرات التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات .
- (د) مدخرات الحكومة (الميزانية العامة) .

وتلعب المدخرات الحكومية الآن (سواء فى الميزانية العامة أو فى قطاع الأعمال العام) دورا هاما فى تكوين رؤوس الأموال القومية تزداد أهميتها فى الدول العربية التى يكون فيها للقطاع العام وزن كبير . هذا وإن كان من الضرورى أن يظل الفاصل بين المدخرات الحكومية فى حساباتها النظامية ومدخرات القطاع العام أو الأرباح المحتجزة قائما وواضحا حتى يمكن معاملة كل مصدر من هذين المصدرين المعاملة الاقتصادية المناسبة ، خاصة وأن بعض الدول التى تتبع الأسلوب الاشتراكى تظهر نتائج الميزانية العامة للدولة بها عجزا مستمرا نتيجة التزامها بتقديم الخدمات الأساسية مجانا - كما سيرد تفصيله فيما بعد - وعلى كل فممن الممكن استخدام مدخرات هذين المصدرين لتحقيق الأغراض الصناعية التى تتوخاها الدولة مثل تمويل المشروعات التى لا يقبل عليها القطاع الخاص أو استكمال مدخرات القطاع الخاص المعدة للتمويل .

وإذا فصلنا قطاع الصناعة من الاقتصاد القومى لوجدنا من الصعوبات ما يجعل من المستحيل معرفة مدخرات القطاع الصناعى وطائفة التمويل ،

اذ ان البلاد العربية ليس لديها احصائيات كاملة عن هيكل المدخرات في كل دولة حتى يمكن استنباط هيكل تمويل قطاع الصناعة . والملاحظ ان الاستثمارات في قطاع الصناعة في الدول النامية بصفة عامة تبلغ حوالى ٢٠٪ من حجم الاستثمارات الاجمالي خلال الستينيات ، وهذا الرقم يماثل خبرة الدول العربية التى لديها احصائيات عن الاستثمارات في الصناعة ، ولكن تعجز الاحصائيات عن بيان مصدر تمويل هذه الاستثمارات . وتدل خبرة الدول النامية على ان قطاع الصناعة لا يزال يعتمد على بقية القطاعات الاقتصادية في الدول النامية لتمويل جزء كبير من استثمارات ، اذ ان مدخرات هذا القطاع ما زالت قاصرة عن سد احتياجاته الاستثمارية . ومن الطبيعى ان يسرى هذا التعميم ايضا على قطاع الصناعة في الدول العربية ، اذ ان ظروف الدول النامية جميعا واحدة ، لذلك فان المناقشة في هذا البحث سوف تركز على التمويل على المستوى القومى في الدول العربية وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن استنباط اثرها على قطاع الصناعة .

الطاقة التمويلية في الدول العربية :

رغم تشابه الدول العربية في بعض الصفات الاساسية وخاصة ظاهرة التخلف الاقتصادى (١) ، الا ان هناك اختلافا في الطاقات التمويلية بين مجموعة تمثل غالبية هذه الدول واخرى تمثل الاقلية من ناحية موارد الثروة الطبيعية التى تملكها واهمها البترول وهذا الاختلاف يبرر مناقشة كل مجموعة على حدة :

(ا) الدول العربية ذات الموارد البترولية

هناك قلة من الدول العربية تملك ثروات بترولية ضخمة يدر عليها استقلالها دخلا سنويا كبيرا يمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية جدا في الدخل القومى ، معدلات ادخار مرتفعة ، وموارد كبيرة من النقد الاجنبى بدرجة تفوق طاقتها على القيام بالاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتدل احصاءات الدخل القومى في مجموعة هذه الدول على ان الثروات البترولية قد مكنتها من تحقيق معدلات نمو في دخلها القومى بلغت احيانا حوالى ٢٥٪ سنويا في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩ . وقد انعكست هذه الزيادة في شكل نمو هائل في ايرادات الدولة وخاصة الموارد من الرسوم والائاتوات والضرائب المفروضة على شركات البترول . ورغم التزايد المستمر والمطرود في نفقات الدولة في قطاع الخدمات فان فائض الميزانية العامة للدولة اى مدخرات القطاع الحكومى يكون الجزء الغالب من المدخرات القومية في دول هذه المجموعة . وقد غطت هذه المدخرات احتياجاتها الاستثمارية وتكون لديها فائض ما زال يتزايد باستمرار خلال تلك الفترة . ولا يوجد من الاحصائيات ما يشير الى حجم مدخرات الحكومة

(١) عدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة وتختلف طرق الانتاج ، والتنمية الاقتصادية للخارج . . الخ

والفائض المتبقى بعد تغطية تكاليف الاستثمارات التي تقوم بتنفيذها سنويا ضمن خطة التنمية الاقتصادية ، او حجم مدخرات القطاع الخاص . ولكن الاحصائيات الموجودة تشير الى ان نسبة المدخرات المحلية الى الدخل المحلى في دول هذه المجموعة بلغت ٢٤٪ (١) سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ مقارنة بنسبة تكوين الراسمال الثابت المحلى ١٥٪ (٢) سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة وبالتالي فقد بلغ مقدار الفائض الذى لم يمكن استغلاله في عملية تنمية الاقتصاد القومى لتلك الدول نسبة قدرها ٩٪ (٣) في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ . وقد ترتب على ذلك أن لجأت الدول العربية ذات الموارد البترولية الى استثمار هذا الفائض في البلاد المتقدمة اقتصاديا بسعر فائدة منخفض نسبيا وصل الى حوالى ٤٪ ، رغم وجود فرص استثمار تدر عائدا أعلى في دول المنطقة العربية ، اذا ما توافرت الظروف التى تشجع على حماية تلك الاستثمارات في المنطقة العربية .

(ب) الدول العربية التى لا تعتمد على موارد بترولية :

حققت الدول التى لا تعتمد على البترول معدلات نمو متواضعة ، اذا ما قورنت بالدول ذات الموارد البترولية ، وصلت في المتوسط الى حوالى ٥٪ سنويا في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ . ورغم تناسب هذا المعدل مع غالبية الدول النامية ، الا ان معدل نمو الادخار القومى لم يصل الى المستوى الذى يسمح بتمويل جزء متزايد من حجم الاستثمارات ويقلل الاعتماد على العالم الخارجى وبالتالي فلم تنجح هذه الدول في تحقيق أهداف الادخار المخططة والتى ترمى الى زيادة القدرة التمويلية المحلية لهذه الدول . ففى مصر ومراكش مثلا كان من نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص أن ظلت نسبة المدخرات الاجمالية الى الدخل القومى في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ أما ثابتة على نفس المعدل (١٣٪ في مصر ، ١١٪ في مراكش) (٤) او زادت بدرجة متواضعة (من ٧٪ الى ١٠٪ (٥) ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ في تونس مثلا) . ولم تكن هذه المدخرات تكفى لتغذية سوى حوالى ثلثي حجم الاستثمارات المنفذة واضطرت هذه الدول اما الى الالتجاء الى رأس المال الاجنبى كلما امكن ذلك لتغطية الفجوة الادخارية الناتجة عن تصور الادخار المحلى من ناحية ، والمقصور في حصيلة صادراتها من ناحية اخرى ، او الى تخفيض حجم الاستثمارات المنفذة الى حجم يتناسب مع قدرتها التمويلية وبالتالي الى تخفيض معدلات نمو الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد فيها .

- (١) انظر جدول رقم ٢ .
- (٢) انظر جد ول رقم ٢ .
- (٣) انظر جدول رقم ٢ .
- (٤) انظر جدول رقم ٢ .
- (٥) انظر جدول رقم ٢ .

ويرجع التصور في قدرة غالبية الدول العربية على تعبئة تدر أكبر من المدخرات الى عوامل مختلفة أهمها ضعف هيكلها الادخارى . ورغم تجانس غالبية الدول العربية في صفاتها الأساسية من النواحي الاجتماعية وهيكلها الاقتصادي العام إلا أنها تختلف في تنظيمها السياسى والاقتصادى ، وهذا التنظيم يؤثر في هيكل التمويل المتبع في تلك الدول ، وبالتالي في قدراتها على تعبئة المدخرات المحلية . فالدول التي تتبع الأسلوب الاشتراكى يختلف هيكلها التمويلي عن تلك الدول التي تتبع الأسلوب الراسمالى كوسيلة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فمن الضروري عند مناقشة اسباب قصور الطاقة التمويلية لتلك الدول أن نناقش الهيكل التمولي لكل مجموعة من هذه المجموعات متخذين مصر كمثال للدول التي تتبع الأسلوب الاشتراكى ، وتونس كمثال للدول التي تتبع الأسلوب الراسمالى .

اولا : الدول التي تتبع الأسلوب الاشتراكى — حالة مصر :

من اهم السمات الظاهرة للاشتراكية العربية التي تسير عليها مصر : الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، قيام الدولة بالغالبية العظمى للاستثمارات ، الدولة هي المصدر الرئيسى للعمالة ، قيام الدولة بالخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم مجانا باعتبارها حق لكل مواطن .

وقد اثرت هذه الصفات على هيكل مصر الادخارى بشكل ملحوظ . فأصبحت مدخرات القطاع العام في صورة أرباح محتجزة واحتياطيات واستثمارات ، والمدخرات في هيئة التأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاش تمثل الجزء الأكبر من الادخار الاجمالى المحلى حوالى ٦٠٪ (١) . من اجمالى المدخرات في ١٩٦٠/١٩٦١ . وبتناسع القطاع العام ونموه المضطرد نتيجة زيادة استثماراته ، وطاقاته الانتاجية ، وعمالته وانتاجه زادت أهمية هذه المدخرات الى أن وصلت الى ٧٦٪ (٢) في ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ولكن الملاحظ أن الأهمية النسبية لمكونات هذه المدخرات قد تغيرت خلال الفترة من ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٩٦٥/١٩٦٦ . فبينما كانت مدخرات القطاع العام في صورة أرباح محتجزة واحتياطيات واستثمارات تتزايد باضطراد في السنوات الأربع الأولى الى أن وصلت الى ذروتها في ١٩٦٣/١٩٦٤ حين بلغت نصف اجمالى المدخرات المحلية ، فان أهميتها النسبية قد تضاعفت بعد ذلك (رغم تزايد حجمها المطلق) الى أن وصلت الى حوالى ٤٠٪ (٣) في ١٩٦٥/١٩٦٦ . ويرجع الانخفاض النسبى لأهمية هذه المدخرات أساسا الى عدة عوامل أهمها :

١ — الاهتمام بالعمالة كأحد أهداف خطة التنمية مما نتج عنه توظيف اعداد زائدة عن الاحتياجات الاقتصادية للمشروعات المختلفة .

(١) الدكتور حمدية زهران — مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية بالجمهورية العربية المتحدة — دار النهضة العربية ١٩٧١ — ص ٥٢٦ .
(٢) و (٣) الدكتور حمدية زهران — المرجع السابق — ص ٥٢٦ .

٢ - عدم تشغيل الطاقات الانتاجية الموجودة بالقطاع العام تشغيلاً كاملاً نتيجة قصور حصيلة النقد الأجنبي عن احتياجاته اللازمة لتغطية احتياجاته من مستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة .

٣ - قصور الخبرة الادارية والتخطيطية اللازمة لادارة القطاع العام الذى اتسع نطاقه في فترة قصيرة .

ومما لا شك فيه انه بالتقلب على المشاكل السابق الاشارة اليها وزيادة الخبرة التخطيطية والادارية للقطاع العام ، فان حجم مدخرات القطاع العام سوف تتزايد بمعدل أسرع ، وبالتالي فان اهميتها النسبية سوف ترتفع الى نسبة اعلى مما وصلت اليه .

اما المدخرات في هيئة التأمين والمعاش والتأمينات الاجتماعية فانه نتيجة للزيادة المستمرة في العمالة المنتجة من زيادة الطاقات الانتاجية والزيادة في اقساطها ، فقد زادت حصيلتها الكلية والنسبية خلال الفترة ما بين ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٥/١٩٦٦ من ١٣٪ الى ٣٦٪ (١) . وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة الى تعويض النقص النسبي في مدخرات القطاع العام وبالتالي الى الزيادة المستمرة في مدخرات القطاع العام ومدخرات التأمين والمعاش الى ان وصل مجموعها الى ٧٦٪ من اجمالى المدخرات المحلية في ١٩٦٥/١٩٦٦ .

ونتيجة لزيادة الاهمية النسبية لادخارات القطاع العام والتأمين والمعاش ، فقد تضاعفت الاهمية النسبية لمدخرات القطاع الخاص الذى انكمش نتيجة القوانين الاشتراكية والحد من الملكية الزراعية . ولكن بظهور سندات الاستثمار وتجنب جزء من ارباح القطاع العام كنصيب للعمال في الخدمات المركزية ، فقد كان ذلك مشجعاً للقطاع الخاص على زيادة مدخراته الاجمالية التى زادت من حوالى ١٠٠ مليون دولار في ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١١٠ مليون دولار في ١٩٦٥/١٩٦٦ (٢) . ومن المنتظر ان تستمر هذه الزيادة في مدخرات القطاع الخاص اذا كان هناك الوسائل التشجيعية الكافية للادخار وعلى الاخص وجود مجالات الاستثمارات المختلفة للقطاع الخاص التى تشجع المدخرين على زيادة الادخار . واخيراً فان توسع الدولة الكبير في الانفاق الجارى لتدعيم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم دون زيادة في الأعباء الضريبية ادى في النهاية الى وجود عجز مستمر في ميزانية الدولة للخدمات وصل الى حوالى ٩٧ مليون جنيه في ١٩٦٥/١٩٦٦ . ومما لا شك فيه أن وجود هذا العجز يمثل عبئاً على المدخرات المحلية لا يبرره سوى التزام الدولة بالخط الاشتراكي الذى يرى ضرورة مد الأفراد بالخدمات الأساسية بالمجان .

(١) الدكتور حميدة زهران - المرجع السابق - ص ٥٢٦ .
(٢) الدكتور حميدة زهران - المرجع السابق - ص ٥٢٥ .

فاذا نظرنا الى التمويل الخارجى لوجدنا أن مصر تعتمد أساسا على صادراتها من المواد الأولية وخاصة القطن ، وتعتمد في وارداتها على السلع الرأسمالية التى تدعم عملية التنمية الاقتصادية والواردات من السلع الاستهلاكية الضرورية . وكانت خبرة مصر في خلال تجربتها في السنوات ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥ هو أن صادراتها كانت تنمو بمعدل ٣٪ سنويا في المتوسط ، بينما نمت وارداتها بواقع ٤٢٪ سنويا في المتوسط وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع معدل العجز الى الناتج القومى من ٣٥٪ في ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٦٦٪ في ١٩٦٥/١٩٦٦ (١) ، وبالتالي فان اعتماد مصر على رؤوس الأموال الأجنبية الاجمالية في هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية قد تضاعف فيما بين ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ١٩٦٤/١٩٦٥ ليصل الى ٤٠٣ مليون دولار في ١٩٦٤/١٩٦٥ (٢) . ويرجع سبب جهود حصيللة الصادرات في تلك الفترة الى ان تلك الصادرات أساسا تتمثل في مواد أولية ومن المعروف أن معدل التبادل التجارى بالنسبة للمواد الأولية دائما في غير صالح الدول النامية ومنها مصر في حين أن أسعار وحجم الواردات كان دائما في ارتفاع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الحاجة الى استيراد الآلات والمعدات اللازمة لعملية التنمية .

من السرد السابق لخبرة مصر الاشتراكية يتضح أن هيكل مدخراتها المحلية يعتمد أساسا على القطاع العام ، والزيادة المستمرة في موارد التأمين والمعاش بينما انكمشت أهمية القطاع الخاص كمصدر من مصادر الادخار المحلى . ورغم أن قطاع الإدارة الحكومية كان مفروضا فيه تدعيم المدخرات المحلية ، الا ان اتباع الخط الاشتراكي والتزام الدولة بالخدمات الأساسية مجانا قد ادى الى وجود مدخرات سالبة في قطاع الإدارة الحكومية ادت الى نقص في اجمالى المدخرات المتولدة في القطاعات الأخرى وبالتالي الى انكماش حجم المدخرات الاجمالية عما يجب أن يكون عليه .

أما بالنسبة للتمويل الخارجى فان البنين الاقتصادى للتجارة الخارجية المصرية من ناحية اعتمادها أساسا على تصدير المواد الأولية ، واتباع سياسة الاحلال محل الواردات كمنط للتصنيع ادى الى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والى وجود عجز مستمر في ميزانها التجارى ، لم تكف إيراداتها من صافي العمليات الغير منظورة لتغطية هذا العجز . بل يستمر هذا العجز في التزايد واضطرت مصر الى الالتجاء الى رؤوس الأموال الأجنبية في هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت خلال سنوات الخطة الأولى حوالى ١٠١٠ مليون دولار . ومما لاشك فيه أن الاستمرار في الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية بهذا الحجم أمر غير مرغوب فيه ، لأن زيادة حجم الديونية يزيد من اعباء الدين الأجنبى وبالتالي يقلل من حصيللة الصادرات الصافية والممكن الاعتماد عليها لتمويل الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية الضرورية .

(١) الدكتور حنيفة زهران - المرجع السابق - ص ٦٨٢ .

(٢) الدكتور حنيفة زهران - المرجع السابق - ص ٦٩٢ .

ثانيا : الدول التي تتبع الأسلوب الرأسمالي - مثال تونس :

تميز هذه الدول ومنها تونس بأنها تعتمد على الملكية الخاصة واقتصاديات السوق كوسيلة لتنمية الاقتصاد القومي . وهذا لا يعنى عدم وجود بعض صناعات تملكها الدولة ولكن وجود مثل هذه الصناعات هو استثناء من الأصل وهو الملكية الفردية . وفي مثل هذا النظام تقتصر وظائف الدولة الأساسية على حفظ الأمن والنظام بالإضافة الى بعض الخدمات الأساسية كالتهليم في المرحلة الأولى بالمجمان .

ومما لا شك فيه أن اتباع مثل هذا الأسلوب له تأثير واضح على هيكل الادخارات المحلية إذا ما تورن بتلك البلاد التي تتبع الأسلوب الاشتراكي ، إذ أن مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص (المنظم وغير المنظم) يمثل الجزء الأكبر من المدخرات المحلية . بالإضافة الى ذلك فإن مدخرات الحكومة (فائض الميزانية) تمثل جانباً لا بأس به من المدخرات المحلية في ظل النظام الرأسمالي . ولا توجد من الاحصائيات حالياً ما يسمح ببيان الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر - خلال الفترة من ١٩٦٧/١٩٦٦ ، إلا أن الميزانية العامة لتونس تظهر أن مدخرات الحكومة (فائض الميزانية) كانت تمول حوالي ٩٪ من اجمالي الاستثمارات القومية في ١٩٦٦ وارتفعت الى أن وصلت الى ١٦٪ في ١٩٦٦ . ويرجع ذلك الى تصميم الدولة على زيادة معدلات نمو مواردها السيادية بدرجة تفوق معدلات نمو الإنفاق الجارى . فبينما زاد الدخل القومي بسعر السوق بمعدل متوسط قدره ٦.٦٪ في الفترة ما بين ١٩٦٦/١٩٦٥ ، زادت موارد الدولة السيادية بمعدل ١٠.٥٪ سنوياً مقارنة بزيادة سنوية في الإنفاق الجارى بواقع ٨.٦٪ في المتوسط . وقد أدى هذا الى قيام الدولة بتمويل جزء متزايد من اجمالي الاستثمارات القومية خلال تلك الفترة .

ومركز تونس من ناحية مصادر التمويل الخارجى لا يختلف عن مركز أى دولة نامية أخرى . سواء كانت تتبع الأسلوب الاشتراكي أو الأسلوب الرأسمالي . فقد اظهرت نتيجة عمليات الميزان الحسابى عجزاً تزايد من حوالي ٧٨ مليون دولاراً (١) في ١٩٦٦ الى أن وصل الى حوالي ١٢٣ مليون دولار في ١٩٦٧ . ويرجع ذلك بصفة أساسية الى أن معدل نمو الواردات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة بلغ في المتوسط ٩.٧٪ خلال الفترة ١٩٦٧/١٩٦٦ مقابل معدل نمو للصادرات قدره ٨٪ سنوياً خلال نفس الفترة . وكان من نتيجة هذا العجز أن التجأت تونس الى القروض الاجنبية لتغطية هذا العجز . وكانت قروض القطاع الخاص الصافية ممثلاً في الشركات يبلغ حوالي ربع حجم الاقتراض ، بينما بلغت قروض الحكومة الصافية حوالي ٥٠٪ في عام ١٩٦٦ تزايدت الى ٧٠٪ في عام ١٩٦٧ من حجم الاقتراض الصافي (١) .

(١) جدول رقم ١٢ .

ومن هذا يتضح أن هيكل التمويل المحلى يختلف في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية ، إذ أن الدول التي تقع في المجموعة الأولى تعتمد أساساً على مصادر القطاع الخاص ، بينما تعتمد المجموعة الثانية أساساً على القطاع العام . أما التمويل الخارجى فكل من النظامين يعتمد على القروض الخارجية التي يتحمل عبئها ميزان المدفوعات سواء كانت قروض حكومية أم قروض شركات القطاع الخاص ، وبالتالي فإن أعباء هذه القروض خاصة إذا كانت شروط القروض صعبة — تفرض أعباء إضافية على حصيله المصدرة وبالتالي فإنها تقلل من قدرة الدول العربية على الاستيراد والقدرة على التنمية الاقتصادية السريعة .

الموارد المتاحة لتمويل الاستثمارات في الوطن العربي

في هذا الجزء سوف نتعرض لبيانات الدخل المحلى الإجمالى المحقق للدول العربية وتكوين رأس المال الثابت خلال الستينيات ، الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية . ومن واقع هذه الأرقام سوف نحاول تقدير موقف تمويل الاستثمارات خلال السبعينيات سواء كان ذلك من المدخرات المحلية لكل دولة عربية أو من المصادر الأجنبية من خارج المنطقة العربية ، وإمكانات تحقيق تمويل ذاتى للاستثمارات داخل المنطقة العربية . وقد كانت تقديراتنا لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال السبعينيات وفقاً لمصادر بيانات الأمم المتحدة كما يشير إليها الجدول رقم (١) وقد أخذنا في الاعتبار معدلات نمو السكان حسب معدلات النمو التي كانت سائدة خلال الستينيات كما يشير إليها الجدول رقم (٢) .

ومن واقع الأرقام الفعلية المتاحة والأرقام التقديرية يمكن إبراز النقاط الآتية :

١ — أن مجموعة البلاد العربية قد نمت خلال الستينيات بمعدل قدره ٨.٦٪ سنوياً للدخل القومى (جدول رقم ٢) ، بينما زاد عدد السكان فيها بمعدل ٢.٨٪ سنوياً . فبينما بلغ الدخل القومى للبلاد العربية حوالى ١٧ مليار دولار سنة ١٩٦٠ يقدر أن يربو على ٣٤ مليار دولار في سنة ١٩٧٠ (جدول رقم ٤) ، بينما ارتفع عدد السكان بين التاريخين من ٩٢ مليون الى ١٢١ مليون نسمة . وبذلك زاد متوسط نصيب الفرد العربى من الدخل من ٢٠٠ دولار الى ٣٠٠ دولار في السنة .

٢ — يوضح جدول رقم (٣) أن نجاح المنطقة العربية في تحقيق معدل نمو الدخل المحلى الإجمالى بلغ ٨.٦٪ سنوياً خلال الستينيات اقترن بنسبة لتكوين رأس المال الثابت بلغت في المتوسط ١.٦٪ سنوياً من مجموع الدخل المحلى الإجمالى ، في حين بلغ متوسط أجمالى المدخرات المحلية للمنطقة كلها خلال الستينيات ١.٩٪ من مجموع الدخل المحلى الإجمالى . ويعنى هذا أن موارد التمويل الذاتى داخل المنطقة العربية كانت تستطیع خلال الستينيات تغطية احتياجات الاستثمار الثابت — بافتراض حرية انتقال رؤوس الأموال

العربية داخل الوطن العربي . فالأرقام المتوفرة في جدول رقم (٣) تبين أنه كان هناك فائض صافي في المنطقة قدره ٦٥٠ مليار دولار سنويا تقريبا تم استثماره خارج المنطقة بالفعل خلال الستينيات .

٣ - ولم يقف الأمر عند هذا الحد . فالفائض المشار اليه لم يتحقق في كل دولة على حد سواء . إذ من الواضح أن الدول البترولية كانت تتمتع بموارد تمويلية ضخمة تقيض أحيانا عن احتياجات التنمية الجارية فيها ، بينما كانت مجموعة الدول الأخرى غير البترولية تعاني من قصور في موارد التمويل فيها . ويوضح جدول (٣) المشار اليه أن الدول البترولية (بالإضافة الى سوريا) حققت فيها بينما فائضا خلال الستينيات بلغ أكثر من عشرة مليارات من الدولارات . ومن المعتقد أن كل هذا الفائض قد حول الى خارج المنطقة العربية للاستثمار في بنوك اجنبية أو مشروعات صناعية وتجارية عالية .

وفي نفس الوقت فقد قصرت موارد التمويل المحلية في الدول غير البترولية عن الوفاء باحتياجات تكوين رأس المال المحلي بما قيمته ٤٢ مليار من الدولارات خلال الستينيات . ومن المعتقد أن هذه الدول قد اقترضت من خارج المنطقة العربية في حدود هذا المقدار لتغطية احتياجات الاستثمار فيها .

٤ - تراوحت نسبة الاستثمار لمعظم البلاد العربية في حدود ضيقة حول متوسطها العام وهو ١٦٪ من الدخل المحلي الإجمالي ، وهي نسبة تساوى متوسط ما تحقق بالنسبة لمعظم الدول النامية خلال الستينيات (١) . ومع هذا فقد شذت عن نسبة الاستثمار هذه ثلاث دول وهي السعودية التي انخفضت فيها النسبة المذكورة الى ٧٪ ، وليبيا التي ارتفعت فيها هذه النسبة الى ٣٠٪ ، والدولتان من الدول البترولية التي لا تظهر فيهما مشكلة تمويل الاستثمار . ولهذا ظهر في السعودية - طبقا لأرقام الجدول - فائض ضخم جدا يزيد على أربعة مليارات دولار خلال الستينيات . أما الدولة الثالثة التي تشذ فيها نسبة تكوين الاستثمار فهي تونس التي ترتفع فيها الى ٢٥٪ في الوقت الذي لا يزيد فيه نسبة الادخار المحلي على ١١٪ ، مما ترتب عليه - على النقيض من السعودية - وجود عجز كبير جدا بالنسبة لتونس وصل الى أكثر من مليار دولار خلال الستينيات قامت باقتراضه من خارج المنطقة العربية .

٥ - بمقارنة الأرقام الواردة في جدول رقم (٣) بالنسبة للقروض المتوسطة تبين لنا أن الاستثمارات المنفذة خلال الستينيات كانت بواقع ٣٤ دولار للفرد سنويا بالنسبة لدول المنطقة كلها بينما وصلت مدخراته الى ٤١ دولار سنويا . ويوضح جدول رقم (٥) متوسط استثمار وادخار الفرد خلال الستينيات في البلاد العربية .

U.N. World Economic Survey 1967, Part One, Table 9, p. 31. (1)

ويشير جدول رقم (٥) بأن متوسط نصيب الفرد في دول الفائض (المنتجة للبتترول بالإضافة الى سوريا) من الاستثمار في رأس المال الثابت بلغ ٤٩١ دولارا خلال السنوات ١٩٦٠/١٩٦٩ . بينما بلغ نصيبه من المدخرات ٨٠٨ دولارات ، أى كان متوسط ما حققه من فائض ٣١٧ دولارا خلال العشر سنوات . وعلى عكس ذلك في دول العجز حيث بلغ متوسط نصيب الفرد مجزا بلغ ٨٢ دولارا خلال العشر سنوات . وإذا علمنا ان متوسط نسبة عدد سكان المجموعة الأولى الى الثانية هي ٣٤ : ٥١ لاتضح لنا أن الاستثمارات التي تحققت خلال الستينيات كان يمكن تمويلها ذاتيا داخل المنطقة دون الحاجة الى قروض أجنبية .

٦ - ونظرا لعدم اقبال رؤوس الأموال الفائضة في الدول البترولية على الاستثمار في باقى الدول العربية ، فقد افترضنا أن تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية ستتم خلال السبعينيات بواقع ٦ دولار (١) للفرد من الدول الراسمالية المتقدمة وبواقع دولار واحد للفرد من الدول الاشتراكية . وقد بنينا هذا الفرض على أساس التطور التاريخي لحركة رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، مثلما ورد بكتاب اليونيدو عن المسح الصناعى الجزء الأول (٢) مع افتراض أن الدول العربية تستطيع خلال السبعينيات أن تستفيد من كافة التعاقدات التي تتم مع الدول الاشتراكية ، وبذلك يرتفع المستخدم فعلا من ١/٣ دولار الى دولار واحد للفرد .

٧ - كذلك افترضنا بالنسبة للصناعة فرضين : الأول أن ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الكلية سيوجه الى الصناعة في كل دولة عربية ، على اعتبار أن النسبة المخصصة خلال الستينيات قد وصلت فعلا في بعض الدول العربية الى ٢٥٪ أو أكثر ، وأن السبعينيات ستشهد في المنطقة العربية تطورا ضخما نحو الصناعة والتعاون الصناعى العربى ، والثانى أن ٢٥٪ من مجموع المعونات والقروض الأجنبية سيخصص للصناعة التمويلية خلال السبعينيات وهي النسبة التي تحققت فعلا خلال الستينيات من واقع الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية والدول المقرضة . وعلى هذا الأساس يصل تقدير المعونات الأجنبية خلال السبعينيات الى مبلغ ٩٤٩٨ مليون دولار (٢٥٪ من تكوين رأس المال الثابت) وأن ٢٣٧٩ مليون دولار منها ستوجه للصناعة التمويلية كما يبين الجدول رقم (٦) .

World Economic Survey, 1967.

Industrial Development Survey, Vol. I, U.N. New York 1970, (١)
pp. 183-190. (٢)

يقدر نصيب الفرد في المتوسط من معونات الدول الاشتراكية بمقدار ٣- دولار سنويا خلال الستينيات . وقد كانت نسبة التنفيذ الى الارتباطات حوالى ٢٥٪ في النصف الاول من الستينيات ، ويفترض ان هذه النسبة سترتفع تدريجيا خلال السبعينيات ، ومع افتراض ان نصيب البلاد العربية من معونات الدول الاشتراكية اعلى من المتوسط العام بالنسبة للدول النامية عموما يصبح افتراضنا عن معونات الدول الاشتراكية في السبعينيات بواقع ١ دولار سنويا للفرد افتراض مقبول .

٨ - يوضح الجدول رقم (٤) حجم الدخل المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال السبعينيات وفقا لمعدلات النمو المفترضة ، ويوضح الجدول رقم (٧) حجم الاستثمار الثابت ، ومقدار ما يتوقع الحصول عليه من موارد التمويل الأجنبية في كل دولة . وقد استخرج الفرق بين التمويل الأجنبي وحجم الاستثمار الكلى واعتبر مثلا لمقدار المدخرات المحلية المطلوب تحقيقها في كل حالة .

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن نسبة الادخار الى الدخل المحلى المطلوب تحقيقها خلال السبعينيات هي ١٦٪ بينما كانت النسبة المحققة فعلا خلال الستينيات ١٩٪ .

٩ - يعرض جدول رقم (٨) حالة التوازن العام في التمويل ، ومنه يتبين أن الدول البترولية يتوقع لها أن تستمر في تحقيق فائض خلال السبعينيات قدره ٢٢٦ مليار دولار بافتراض حصولها على موارد أجنبية تمثل نصيبها في المتوسط وقدره ٣٣٠٩ مليون دولار . ويتبين أيضا أن الدول غير البترولية ستستمر في اظهار عجز قدره ٧٧٨ مليون دولار بعد حصولها على قدر من الموارد الأجنبية يساوى ٩٤٩٨ مليون دولار . وبعبارة أخرى يتحدد الموقف الإجمالي في النهاية للمنطقة العربية بوجود فائض صاف قدره ٩ مليارات دولار من المدخرات العربية اذا لم يستثمر داخل المنطقة العربية فمآله الى الاستثمار في بنوك وصناعات أجنبية . فإذا أضفنا الى ذلك أن المنطقة العربية من المتوقع أن يتاح لها موارد أجنبية تصل في مجموعها الى ٩٥ مليار دولار خلال السبعينيات يصبح مقدار ما يمكن استثماره في الخارج من أموال الدول ذات الفائض ١٨٥ مليار دولار .

١٠ - كل ذلك بافتراض أن الدول العربية ستحقق معدلات لنمو الدخل القومى تتراوح بين ٦ ، ١٢٪ حسب كل دولة على حدة ، وأن نسب الاستثمار الثابت فيها الى الدخل المحلى الإجمالى تتراوح بين ١٥ ٪ ٢٥٪ خلال السبعينيات .

١١ - وتأكيدا للاتجاهات السابقة ، تشير أرقام التجارة الخارجية في السلع المنظورة وغير المنظورة خلال الستينيات ، أن الدول البترولية حققت فائضا في الميزان السلمى بلغ مقداره أكثر من ٢٤٨ مليار دولار ، بينما حقق الميزان السلمى للدول غير البترولية عجزا بلغ مقداره ١٠ مليار دولار ، ليكون صافى الفائض المحقق للمنطقة العربية ١٤٨ مليار دولار . ولكنه ورغم قلة الأرقام المتاحة عن ميزان الخدمات ، إلا أنها تشير الى ظاهرة ملفتة للنظر ، وهى أن جزءا كبيرا من الفائض المحقق في الميزان السلمى للدول البترولية يمتصه ميزان الخدمات ، بينما حدث العكس في كثير من الدول غير البترولية التى استطاعت أن تعوض جزء من العجز في الميزان السلمى بفائض محقق في ميزان الخدمات (١) .

(١) يراعى ظروف خلق ثروة السويس بالنسبة لمر حيث حرمت من أهم مورد من موارد تصدير السلع غير المنظورة .

ويشير الجدول رقم (٩) الى ذلك ، كما أنه يشير الى تقديرات الفائض المتوقع تحقيقه خلال السبعينيات بافتراض ان المعدل السنوي لنمو الصادرات في الدول البترولية هو ٧,٨٪ وفي الدول غير البترولية ٣,٩٪ ومعدل نمو الواردات في الدول البترولية ١٢,٩٪ ، وفي الدول غير البترولية ٥,٢٪ .

دور القطاع العام :

بالرغم من أن معظم الدول العربية قد اعترفت بمسئوليتها في تيسير تنفيذ الاستثمارات في قطاع الصناعة ، الا ان ما قدمته بنفسها لهذا القطاع لم يكن دائما بالقدر المطلوب . ويمكن دراسة دور القطاع العام في عملية التصنيع في البلاد العربية من خلال :

- (أ) نسبة استثمارات القطاع العام الى اجمالي الاستثمار الثابت .
- (ب) نسبة استثمارات القطاع العام في الصناعة الى اجمالي استثمارات القطاع العام في كافة المجالات .
- (ج) توزيع استثمارات القطاع العام داخل الصناعة .
- (د) نسبة استثمارات القطاع العام في الصناعة الى اجمالي الاستثمار الصناعي .

وتدل الأرقام الفعلية المتاحة عن نسبة مساهمة القطاع العام في اجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية ، على أنه بالرغم من نمو دور القطاع العام بسرعة ، الا أن هذا الاتجاه لم يكن عاما في كل الحالات ، وذلك لعدة أسباب منها اختلاف الفلسفة الاقتصادية لهذه البلاد . كما أن البيانات المتاحة لا تمكننا من أن نقرر ما إذا كان نمو القطاع العام في بعض الأحيان كان يهدف ان يحل في النهاية محل القطاع الخاص . أم بفرض استكمال أوجه النقص التي تبدو في نشاط القطاع الخاص . وعلى وجه العموم فقد تراوحت نسبة الاستثمار العام الى اجمالي الاستثمارات داخل المنطقة العربية تراوحت شديدا هبط بها أحيانا الى مستويات دنيا وارتفع بها أحيانا الى أكثر من ٩٥٪ (في ج . ع . م . مثلا) .

وبينما كانت الفلسفة الاقتصادية في بعض الدول العربية هي العامل المؤثر في النهاية على درجة تغلغل القطاع العام في استثمارات الصناعة كانت الاعتبارات الفنية الأخرى مثل نقص القدرة الإدارية أو ضعف روح المخاطر ، أو قصور الموارد الاستثمارية المتاحة ، أو هبوط معدل الربحية .. الخ هي العوامل التي أثرت في تحديد حجم الاستثمارات العامة في الصناعة في بلاد أخرى .

وعلى ضوء هذه الظروف كانت الموارد المحدودة المتاحة توجه غالبا الى استثمارات في القطاع العام وفي الصناعات الثقيلة (انظر جدول رقم ١٠) .

وتدل خطط التنمية الأخيرة في البلاد العربية على أن نصيب القطاع العام في الاستثمارات الصناعية تتراوح على وجه العموم فيما بين ١٠ ، ٥٠ ٪ من اجمالي استثمارات قطاع الصناعة ، مع اتجاه عدد من البلاد الى زيادة هذه النسبة كثيرا (مثل ج . ع . م .) او الى انخفاضها عن ١٠ ٪ (مثل الأردن) .

الخاتمة

بالرغم من التصور الشديد للبيانات المتاحة عن موقف التمويل في الدول العربية بصفة عامة ومصادر تمويل قطاع الصناعة بصفة خاصة ، الا ان النتائج العامة التي يمكن التوصل اليها من واقع الدراسة الاولى المقدمة في هذه الورقة تشير الى عدد من الاتجاهات الواضحة .

واهم هذه الاتجاهات ان التنمية الاقتصادية التي تمت في الدول العربية خلال الستينيات قد صاحبها توسع كبير في استثمارات قطاع الصناعة في عدد من الدول العربية حتى بلغت نسبة هذه الاستثمارات في مجموع الاستثمارات الكلية حوالي ٢٥ ٪ بالنسبة للدول العربية جميعها في المتوسط . ومن المتوقع ان تحافظ مجموعة الدول العربية على هذه النسبة خلال السبعينيات .

اما بالنسبة للموقف التمويلي فقد يبدو أن الموارد الذاتية المتاحة لقطاع الصناعة خلال الستينيات كانت قاصرة عن أن تفي باحتياجات ذلك القطاع في حدود نسبة الاستثمارات العالية المشار اليها . ولذلك فقد اضطر هذا القطاع الى الاعتماد على القطاعات الأخرى وعلى الخارج في تمويل احتياجاته وكانت هذه الموارد الأخرى متوفرة بكثرة في مجموعة البلاد البترولية الى الدرجة التي يظن فيها ان هذه الدول قد حققت فائضا تمويليا عاما خلال الستينيات قدره ١٠٧ مليار دولار في الوقت الذي عانت فيه مجموعة الدول غير البترولية من عجز عام قدره ٦٥ مليار دولار مما اضطرها الى الالتجاء الى العالم الخارجي في تمويل هذا العجز وظهر ذلك واضحا في ميزان المدفوعات فيها .

اما بالنسبة للسبعينيات فمن المتوقع بناء على الفروض الواردة في هذه الدراسة أن تزيد حدة الاختلال داخل المنطقة العربية فيزيد الفائض في الدول البترولية الى ١٩ مليار دولار ويزيد العجز في الدول الأخرى الى ١٠٠ مليار دولار . فاذا اتبع للدول غير البترولية أن تحصل على قدر من التمويل الأجنبي من خارج المنطقة يتناسب مع حجم هذه المنطقة فمن المتوقع أن تتم مقابلة هذا العجز بالكامل تقريبا ، ومع هذا فسيظل الاختلال في ميزان المدفوعات قائما . وفي نفس الوقت يتاح للمنطقة كلها - من خلال امكانيات الدول البترولية - أن تستثمر في الخارج ما قد يصل الى ١٩ مليار دولار .

ومعنى هذا ان المنطقة العربية رغم وفرة مواردها التمويلية تقع تحت كافة الظروف السياسية التي ترتبط بشروط الاقتراض والتمويل الأجنبي

سواء من هذه الكتلة او ذاك بل يضمها أيضا في موقف الحاجة ، هذا اذا استمر هيكل التمويل خلال السبعينيات على نفس النمط الذى ساد في الستينيات .

فاذا أمكن لأشكال التعاون العربى من خلال مؤسسات ضمان الاستثمار وبنوك التنمية العربية أو بنوك الاستثمار — على غرار البنك الدولى — أن تيسر حركة انتقال فائض رؤوس الأموال العربية داخل الوطن العربى دون حساسيات ومع كفاءة التقييم الاقتصادى السليم البعيد عن التأثيرات السياسية ، ومع ضمان حرية تحويل أقساط وأرباح رؤوس الأموال المستثمرة وضمن الأصل ذاته ، فان موارد التمويل العربى تصبح فى هذه الحالة أكثر من الاحتياجات الفعلية للاستثمار ، ويمكن لرأس المال العربى أن يمول بالتالى كافة احتياجات التنمية الاقتصادية عموما والصناعية بوجه خاص دون حاجة للخضوع لتيارات رأس المال الأجنبى .

جدول رقم ١
متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلى الإجمالى
فى المنطقة العربية
(١٩٥٥ — ١٩٦٥) (١)

٦٪ فأكثر	٥ — ٦٪	٤ — ٥٪	٣ — ٤٪
ليبيا	سوريا	ج. ع. م	لبنان
الأردن	العراق	تونس	السودان
الكويت		الجزائر	المغرب
السعودية			

(١) المصدر : U.N. World Economic Survey Vol. I, 1967 p. 18.

ءءول رقم ٢
ءءففراف المسكان فف منءصف الءام
((ملفون نفسفة))

الءول	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
الءراء	١٠٥٨	١٣٥٣	١٤٥٥	١٩٥٥	٢٦٥٢	٣٥٣٢
الءراء	٦٥٩	٨٥٨	٩٥٥	١٢٥٩	١٨٥٢	٢٦٥٥
السوءفة	٥٥٥	٧٥٢	٧٥٥	٩٥٤	١١٥٩	١٥٥٥
الءوفء	٥٥٢	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٥	١٥٦	٢٥٥
سورفا	٤٥٦	٥٥٩	٦٥٥	٩٥٢	١٣٥٢	١٩٥٥
لفففا	١٥٢	١٥٩	٢٥٥	٢٥٢	٢٥٧	٣٥٤
اللفرف	١١٥٦	١٥٥١	١٦٥٥	٢٢٥٤	٣١٥٤	٤٣٥٩
الأورء	١٥٧	٢٥٢	٢٥٤	٣٥٤	٤٥٨	٦٥٨
لفسان	٢٥١	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٢	٤٥٢	٥٥٥
السورءان	١١٥٨	١٥٥٢	١٥٦٦	٢٥٥٥	٢٦٥٤	٣٢٥٧
فرفس	٢٥٩	٥٥٥	٥٥١	٦٥٥	٨٥١	١٥٥٢
ء٥٥٥	٢٥٩٩	٣٢٥٥	٣٢٥٥	٤٥٥٥	٦١٥٩	٨٤٥٢
الءفن	٥٥٥	٥٥٥	٥٥٥	٦٥٩	٨٥٧	١١٥١
الءمسء	٩١٥٩	١١٥٥٢	١٢١٥٥	١٦٢٥٧	٢١٨٥٦	٢٩٦٥٦

جدول رقم ٣
اجمالي تكوين الدخل المحلي ورأس المال الثابت والادخار
للبنائفة العربية، بالاستعمال الجارية
الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩

البلد	الادخار المحلي		الادخار الاجمالي		رأس المال الثابت اجمالي		رأس المال الثابت اجمالي		المجموع
	مليون دولار	% من الدخل المحلي الاجمالي	مليون دولار	% من الدخل المحلي الاجمالي	مليون دولار	% من الدخل المحلي الاجمالي	مليون دولار	% من الدخل المحلي الاجمالي	
اولاً : دول الفاتحين	١٤٧٠٠	%٥٠	٥٨٨٠	%٢٠	٤٤١٠	%١٥	٢٩٤٠٠		
البحرين	٤٦٤٠	%٢٠	٢٤٧٧	%١٥	٣٠١٣	%١٣	٢٣١٨٠		
العمورية	٤٢٠٩	%٢٣	٥٤٩٠	%٣٠	١٢٨١	%٧	١٨٣٠٠		
الكويت	٤٠٠١	%١٩	٦٩٤٩	%٣٣	٢٩٤٨	%١٤	٢١٠٩٠		
سوريا	٢٧٠٠	%٣٠	١٥٣٠	%١٧	١٢٦٠	%١٤	٩٠٠٠		
ليبيا	٢٤٠٠	%٢٠	٢٨٤٠	%٣٢	٣٦٠٠	%٣٠	١٢٠٠٠		
جمهورية دول الفاتحين	١٠٦٥٤	%٩٠	٢٧١٦٦	%٢٤	١٦٥١٢	%١٥	١١٢٩٤٠		
ثانياً : المغرب	-	-	٢٨٨٤	%١٢	٢٨٨٤	%١٢	٢٤٠٣٠		

(١) العائنين - المعجز

جدول رقم ٣ (تابع)

الدولة	الدخل الاجمالي	مليون دولار	٪ من الدخل الاجمالي	مليون دولار	٪ من الدخل الاجمالي	الادخار الاجمالي	مليون دولار	٪ من الدخل الاجمالي	التمويل الاجمالي	مليون دولار	٪ من الدخل الاجمالي
نالتا : دول المغرب	٤٢٣٠		٪١٦	٦٧٧	٪٩	٣٨١	٪٧				
الأردن	٨٧٢٠		٪٢٠	١٧٤٤	٪١٦	١٣٩٥	٪٤				
لبنان	١٢٣١٠		٪١٤	١٧٢٣	٪١٥	١٢٣١	٪٤				
السودان	٨١٥٠		٪٢٥	٢٠٣٧	٪١١	٨٩٦	٪١٤				
تونس	٤٧٨٠		٪١٨	٨٦٣٦	٪١٤	٦٧١٧	٪٤				
مجموع دول المغرب	٨١٣٩٠		٪١٨	١٤٨١٧	٪١٣	١٠٦٢٠	٪٥				
المجموع الكلي	٢١٨٢٦٠		٪١٦	٢٤٢١٣	٪١٩	٤٠٦٧٠	٪٣				

جدول رقم ٤

ز

تقديرات الدخل المحلى الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت
في المنطقة العربية : ١٩٧٠ - ١٩٧٩
« بالمليون دولار »

تكوين رأس المال		الدخل المحلى الإجمالى		الدولة	
١٩٧٠-٧٩	نسبة من الدخل (٢) المحلى الإجمالى /	١٩٧٠-٧٩ معدل النمو (١) /	١٩٧٠		
٩٨٩٧	١٦	٦١٨٥٨	٨	٤٢١٠	الجزائر
٧٢٥٠	١٦	٤٥٣١٤	٨	٣٠٨٤	العراق
٩٤٦٠	١٥	٦٣٠٦٧	١٠	٣٩١٦	السعودية
٧٧٨٤	١٥	٥١٨٩٠	١٠	٣٢٢٢	الكويت
٣١٨٢	١٨	١٧٦٧٨	٦	١٣٢١	سوريا
١٦٩٧٦	٢٥	٦٧٩٠٣	١٢	٢٨٥٣	ليبيا (٣)
٧٩٣٠	١٨	٤٤٠٥٤	٦	٣٢٩٢	المغرب
١٥١٨	١٨	٨٤٣١	٦	٦٣٠	الأردن
٣٨٨٥	٢٠	١٩٤٢٤	٨	١٣٢٢	لبنان (٤)
٤٠٨٨	١٨	٢٢٧١٠	٦	١٦٩٧	السودان
٢٩٢٢	١٨	١٦٢٣٣	٦	١٢١٣	تونس
١٥٦٣٦	١٨	٨٦٨٦٤	٦	٦٤٩١	ج.م.ع.
٩٠٥٢٨	%١٨	٥٠٥٤٢٦	%٨	٣٤٢٥١	المجموع

(١) افترض معدل للنمو قدره ٦٪ سنويا على الاقل للدول غير البترولية ، ١٠٪ سنويا على الاقل للدول البترولية التى يكون فيها الدخل من البترول نسبة كبيرة (حوالى ٥٠٪ فأكثر) من الدخل المحلى وهى الكويت والسعودية ، ٨٪ سنويا على الاقل فى الدول البترولية الأخرى فيما عدا ليبيا ، أى الجزائر والعراق . بخصوص ليبيا أنظر ملحوظة (٣) .

(٢) افترض أن نسبة رأس المسال للإنتاج على ٢ : ١ فى الدول غير البترولية ، ١ : ١ فى الدول البترولية ذات العائد الضخم نسبيا من البترول مثل الكويت والسعودية ، ٢ : ١ فى الدول البترولية الأخرى مثل العراق والجزائر وكذا ليبيا لنمط الاستثمار الجارى فيها .

(٣) افترض أن نسبة الاستثمار الى الدخل مستراجع قليلا فى ليبيا خلال السبعينات من ٣٠٪ الى ٢٥٪ ويتطابق نسبة رأس المال الى الإنتاج (ملحوظة ٢) يكون معدل نمو الدخل حوالى ١٢٪ سنويا .

(٤) افترض أن لبنان يستطيع المحافظة خلال السبعينات على معدل مرتفع لنمو الدخل قدره ٨٪ سنويا مع نسبة لرأس المال الى الإنتاج منخفضة قليلا وقدرها ٢ : ١ نتيجة للنمط الخاص لاقتصادها القومى .

جدول رقم ٥

متوسط نصيب الفرد من الاستثمار والادخار
خلال الستينيات

متوسط نصيب الفرد (١٩٦٠ - ١٩٦٩)			الدول
الفائض أو العجز	الإدخار	الاستثمار	
			دول الفائض
١١٤ +	٤٩٠	٣٧٦	الجزائر
٦٠ +	٤٤٦	٣٨٦	العراق
٦٣٨ +	٨٣٢	١٩٤	السعودية
١٠٠٠٢ +	١٧٣٧٢	٧٣٧٠	الكويت
٥١ +	٢٩٤	٢٤٣	سوريا
١٥٠ +	٢٤٠٠	٢٢٥٠	ليبيا
٣١٧	٨٠٨	٤٩١	متوسط دول الفائض
-	٢١٧	٢١٧	المغرب
			دول العجز
١٤٩ -	١٩٠	٣٣٩	الأردن
١٥١ -	٦٠٧	٧٥٨	لبنان
٣٧ -	٩١	١٢٨	السودان
٢٥٧ -	٢٠٤	٤٦١	تونس
٦٥ -	٢٣٠	٢٩٥	ج.م.ع.
٨٢ -	٢٠٦	٢٨٨	متوسط دول العجز
٦٥ -	٤٠٧	٣٤٢	المتوسط العام

جدول رقم ٦

تقدير التمويل الاجنبى والموجه منه
للصناعة خلال السبعينيات
١٩٧٩ - ١٩٧٠

(بالمليون دولار)

الدولة	القروض والمعونات الأجنبية	الموجه منها للصناعة
الجزائر	١١٩٠	٢٩٧
العراق	٧٦٧	١٩٢
السعودية	٥٩٢	١٤٨
الكويت	٦٠	١٥
سوريا	٥٥٣	١٣٨
ليبيا	١٤٧	٣٧
المغرب	١٣٤٤	٣٣٨
الأردن	٢٠٣	٥١
لبنان	٢٠٧	٥٢
السودان	١٢٦٤	٣١٨
تونس	٤٠٦	١٠٢
ج.م.ع.	٢٧٦٥	٦٩١
المجموع	٩٤٩٨	٢٣٧٩

جدول رقم ٧

تقدير مصادر تمويل الاستثمار الثابت في المنطقة العربية
١٩٧٩ - ١٩٧٠

(بالمليون دولار)

الدولة	إجمالي الإستثمار الثابت	التمويل الأجنبي من خارج المنطقة	الفرق الواجب تمويله محلياً (إدخار محلي)	نسبة الإدخار المحلي المطلوب إلى الدخل المحلي	نسبة الادخار المحلي إلى الدخل المحلي
الجزائر	٩٨٩٧	١١٩٠	٨٧٠٧	١٤	٢٠
العراق	٧٢٥٠	٧٦٧	٦٤٨٣	١٤	١٥
السعودية	٩٤٦٠	٥٩٢	٨٨٦٨	١٤	٣٠
الكويت	٧٧٨٤	٦٠	٧٧٢٤	١٥	٣٣
سوريا	٣١٨٢	٥٥٣	٢٦٢٩	١٥	١٧
ليبيا	١٦٩٧٦	١٤٧	١٦٨٢٩	٢٥	٣٢
المغرب	٧٩٣٠	١٣٤٤	٦٥٨٦	١٥	١٢
الأردن	١٥١٨	٢٠٣	١٣١٥	١٦	٩
لبنان	٣٨٨٥	٢٠٧	٣٦٧٨	١٩	١٦
السودان	٤٠٨٨	١٢٦٤	٢٨٢٤	١٢	١٠
تونس	٢٩٢٢	٤٠٦	٢٥١٦	١٦	١١
ج.م.ع.	١٥٦٣٦	٢٧٦٥	١٢٨٧١	١٥	١٤
المجموع	٩٠٥٢٨	٩٤٩٨	٨١٠٣٠	١٦	١٩

جدول رقم ٨

التوازن الخارجي للمنطقة العربية
١٩٧٧ - ١٩٧٠

(بالبليون دولار)

	التفاضل الاجتياز		تغير التحويل الاجنبي (١)		التفاضل الاجنبي (٢)		الادخال المحلى	معلومات السجلات	الادخال المحلى	الادخال المحلى
	عارج المنطقة العربية (+) أو الميزان الهيكلي (-)	(ب)	(ب)	(١)	التفاضل الاجنبي (+) أو الميزان (-)	الادخال المحلى				
(ب)	(١)	(ب)	(١)	%	%					
١٩٣٠١+	٢٣٦١٠+	-	٢٣٠٩	١٩٣٠١+	٧٣٨٥٠	٢٤	٥٤٥٤٩	١٧,٧	٣٠٧٧١٠	الدول البترولية (٢)
٧٧٨-	٤٠٨٧-	٩٤٩٨	٦١٨٩	١٠٢٧٦-	٢٥٧٠٣	١٣	٢٥٩٧٩	١٨,٢	١٩٧٧١٦	الدول غير البترولية
١٨٥٣٢+	-	٩٤٩٨	٩٠٧٥+	٩٩٥٥٣	١٩	٩٠٥٣٨	١٨٠	٥٠٥٤٢٦		المجموع

(١) بالتوازن حصول كل دولة على قدر مناسب من التمويل الاجنبي يفتنى النظر عن توازن موارد التمويل المحلى لديها ، وهذا التحليل يظهر تحت (١) ، بالتوازن استثناء الدول البترولية ذات التفاضل عن الاعتماد على المصالح الخارجى وحصول بقية الدول العربية على نصيب المنفعة كله من التمويل الخارجى ، وقرىما يظهر فى الجدول (ب) .

(٢) تضم سوريا باعتبارها من دول التفاضل كما تظهرها الارقام المروجة .

جدول رقم ٩

ميزان التجارة الخارجية خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩
وتقديراته خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٦٩

(بالليون دولار)		١٩٧٠ - ١٩٦٩		١٩٦٩ - ١٩٦٦		الدول	
ميزان السلع والخدمات	الميزان السلبي	واردات سيف	صادرات قوب	ميزان السلع والخدمات	الميزان السلبي	واردات سيف	صادرات قوب
٨٧٥	٧٢٩٠	٩١١٠	١٤٤٠٠	٥٧٨	٤٢٦٥	٤١٠١	٨٢٦٦
٤٦٧٨	١٨٥١٠	١٤٠٠٠	٣٧٥١٠	١١٣٩	٤٥٥٥	٢٥٧٧	٨١٣٢
	٩٧٨٠	١٣٣٧٠	٧٢١٥٠	غير متاح	٧٩٨٣	٤٠٧٢	١٢٠٠٥
	٦٣٣٠٠	٢٠٨٨٠	١٤٥٥٠	غير متاح	١٠١٣٠	٨١٧٣	٧١٦٠
٢٠٨٢	١٥٣٩٠	١٦٧٩٠	٢٦١٨٠	٦١٢٥	٩٠٥٣	٤٧١٩	١٢٧٧٢
	٤٤٦٤٠	٧٤١٥٠	١١٨٧٩٠	٢٤٨٤٢	٢٤٥٩٢	٤٩٤٢٥	
	١٥٧٧	٢٠٣٠٠	٢٥٦٠	٥٣٠	٤٥٤	١٢٦٤	١٥١٩
	١٣٨٠٠	٥٢١٠٠	٧١٧٠	١٨٦٠	٣٤٦٨	٤٢٣٧	٨٦٩
				(١)٩٠٠			

المجموع

دول غير بتروولية

الأردن

لبنان

(١) تقديري
(*) المصدر

جدول رقم ٩ (تابع)

ميزان السلع والخدمات	١٩٧٠ - ١٩٧٩		١٩٦٩ - ١٩٦٠		الدول
	الميزان السلعي	واردات سيف	الميزان السلعي	واردات سيف	
٨١٦-	٢٤٠٠٠-	٤٩٨٠٠	٢٥٨٠	٣٣٣-	١٦٣٤
١٨٥٠٠-	١٨٩٠٠-	١٠٠٠٠٠	٨١١٠	٢٥٤٥-	٥٥٧٢
١٢٤٠٠-	١٤٩٠٠-	٧٥٧٠	٦٠٨٠	٦١٣-	٤٠٧٧
	٤٩٠٠-	٣٦٠٠	٣١١٠	غير مطاح	٢١٠٤
١٨٥٠٠-	١٣٧٠٠-	٢٤٥٠	٢٠٨٠	١٣٢٧-	١٣٣٥
	١٤٩٨٠٠-	٣٩٣٣٠	٢٤٣٥٠	١٠٢٤٧-	٢٦٠٩٣
					١٥٨٤٦
					المجموع
	٢٩٦٦٠+	١١٣٤٨٠	١٤٣١٤٠	١٤٥٩٦+	٥٠٦٨٥
					٦٥٧٨١
					مجموع المنطقة العربية

جدول رقم ١٠

القطاع العام في الصناعة : توزيع الاستثمارات الحكومية في
مشروعات الصناعة (نسب مئوية) سنوات حديثة

صناعات غذائية	غزل ونسج	كيمياويات وبترول	منتجات منجمية غير معدنية	معادن أساسية	صناعات معدنية	صناعات أخرى	
١١	١١	٦٢	١٣			٢	العراق
٩	٥	٣٦	٤٨		٢	١	الأردن
٨		٨٤	٨				الكويت
		٢٤		٧٧			السعودية

جدول رقم ١١

نسب توزيع الانفاق القومي
عن السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦

الدولة	السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	المجموع
ج.م.ع.	١٩٦٠	٦٨	١٨	١٤
	١٩٦٣	٦٦	٢١	١٣
	١٩٦٥	٦٧	٢٠	١٣
	١٩٦٦	٦٧	٢٠	١٣
مراكش	١٩٦٠	٧٤	١٦	١٠
	١٩٦٣	٧٥	١٤	١١
	١٩٦٥	٧٣	١٤	١٣
	١٩٦٦	٧٥	١٥	١٠
تونس	١٩٦٠	٧٦	١٧	٧
	١٩٦٣	٧٣	١٧	١٠
	١٩٦٥	٧٢	١٦	١٢
	١٩٦٦	٦٨	١٨	١٤
	١٩٦٧	٧٠	٢٠	١٠

المصدر:

U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1968, Vol. II :
International Tables, p. 69, 75.

جدول رقم ١٢
المعاملات الخارجية
من السنوات من ١٩٦٠ - ١٩٦٧

تونس (مليون دينار)		١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	
١٣٠٤	١١٤٣	٤٨٧	٨٤٤	٧٦٥	٦٩٧	٧٢٥	٦٩٧	٧٢٥	٧٦٨	- الصادرات من السلع والخدمات
٧٧٠٦	٧٣٥	٦٢٩	٥٧٧	٥٣١	٤٨٥	٤٦٣	٤٥٩	٤٥٣	٥٠٣	أ - سلع
٤٢٥٨	٤٠٨	٣٥٨	٢٦٧	٢٣٤	٢٠٩	٢٥٧	٢٥٧	٢٦٥	٢٦٥	ب - صادرات أخرى
٦٠٦	٤٠٤	٤٥	٢٥٨	٣٥	٢٩	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	- دخل الاستثمارات من الخارج
١٣٧١	١٢٣٦	١٠٦٥	٩١٦	٨٣٨	٨٠٥	٨٣٦	٨٥٥	٨٨٥	٨٧	- تحويلات تجارية من الخارج
١٧٥٤	١٦٧١	١٢٩٦	١٣٥١	١١٥٨	١١١٥	١٠٧٨	١٠٥٤	١٠٥٤	١٠٥٤	المجموع
١٣٧٤	١٢٧١	١٢٣٢	١١٤٣	٩٦٨	٩٤٩	٩٢٧	٨١٣	٨١٣	٨١٣	- الواردات من السلع والخدمات
٣٨٥	٤٠١	٤٦٤	٣٥٨	١٩٥	١٦٦	١٥١	١٩١	١٩١	١٩١	أ - سلع
٢٦٧	١٩٦	١٦٧	١١٤	٩٥	٧١	٦٢	٤٤	٤٤	٤٤	ب - واردات أخرى
٤٠٤	٤٠٣	٤٠٦	١٥	٤٥٣	٢٧	٢٣	٧٥	٧٥	٧٥	- دخل الاستثمارات إلى الخارج
٢٠٢٥	١٨٧٥	١٨٦٩	١٤٨٥	١٢٩٦	١٢١٣	١١٦٣	١١٢٣	١١٢٣	١١٢٣	- تحويلات تجارية إلى الخارج
										المجموع

جدول رقم ١٢ (تابع)

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠
٧٠٤٤-	٦٤٤٤-	٨٠٦٦-	٥٦٤٤-	٤٥٦٨-	٤١٦٤-	٣٢٦٧-	٢٤٤٣-
٦٤٦٨	٥٥٦٨	٧٧٦١	٥٦٦٠	٣٧٦١	٣٠٦٧	٢٤٦٨-	٢٥٦٠
١٥٦٥	٢٤٦٦	٤٢٦٩	٣١٦٠	١١٦٧	٤٥٦٧	٩٦٧	٩٦٨
-	-	-	٠٥٦٥	٠٥٦٥	٠٤٦٤	-	-
٤٨٦٨	٣١٦٧	٣٣٦٧	١٩٦٥	٢٤٦٩	٢٥٦٦	١٥٦١	١٥٦١
٦٦٦١-	٨٤٦٤	٢٥٦٥-	٥٤٦٤-	٨٦٦٧-	١٠٦٦٦-	٨٥٦٠-	٥٦٧

U.N. Yearbook of National Accounts Statistics, 1968, Vol. I, Individual Country Data, p. 682, 683.

المصدر :

عائض العمليات التجارية
 - صافي التصديرات الرأسمالية
 - أ - بواسطة شركات القطاع الخاص المنظم
 ب - بواسطة القطاع الخاص الغير المنظم
 ج - بواسطة الحكومة
 صافي الأقرض إلى العالم الخارجي

١
 ٢
 ٣
 ٤

